7 February 2003

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

البند ٨٦ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/57/531/Add.2)]

٢٤٧/٥٧ - دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١٨٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٧٥/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٩١/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أهمية نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(١) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٢)،

وإذ تؤكد من جديد كذلك ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام^(٣)،

وإذ تلاحظ التقدم المحرز في تلك البلدان نحو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في أثناء تنفيذ

الإصلاحات الهيكلية، والحاجة إلى استدامة هذه الاتجاهات الإيجابية في المستقبل،

وإذ تلاحظ أيضا أن التقدم في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كان أصعب وأن الحاجة ما تزال تدعو إلى المساعدة

الدولية لدعم جهودها في مواصلة إقامة مؤسسات اجتماعية واقتصادية متينة، والعمل على دمجها بالكامل في الاقتصاد العالمي،

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونترالي، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، و القرار ٢، المرفق.

(٣) A/57/288.

وإذ تسلم بالصعوبات التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاستجابة بطريقة ملائمة لتحديات العولمة، في مجالات تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحاجة إلى تحسين قدرتها على الإفادة بصورة فعالة من مزايا العولمة والتخفيف من حدة آثارها السلبية،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة المستمرة إلى ضمان الظروف المواتية لوصول صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق، وفقا للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف،

وإذ تسلم كذلك بالدور المهم الذي ينبغي أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان، وإذ تشدد على ضرورة إيجاد بيئة مواتية، داخليا ودوليا، تمكن من جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك البلدان،

وإذ تلاحظ تطوع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى زيادة تطوير التعاون الإقليمي والأقليمي،

١ - ترحب بالتدابير التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي؛

٢ - تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، إلى أن تواصل، بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة غير التابعة للأمم المتحدة، الاضطلاع بالأنشطة التحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتزويدها بالمساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز الإطار الاجتماعي والسياسي اللازم لاستكمال إصلاحات السوق، بهدف استدامة الاتجاهات الإيجابية في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وعكس أي اتجاه نحو التدهور، وتؤكد، في هذا الصدد، على أهمية مواصلة دمج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي على أن توضع في الاعتبار، في جملة أمور، الأحكام ذات الصلة بتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(١)، وإعلان جوهانسبرغ للتنمية المستدامة^(٤)، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة تنفيذ جوهانسبرغ)^(٥)؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار مع التركيز بصورة خاصة على تقدم تحليل يحدد التقدم المحرز في مجال دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

الجلسة العامة ٧٨

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والنصوي)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.